إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم

الأستاذ: قسايسية إلياس

قسم العلوم السياسية

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

الأستاذة: ركاش جهيدة

قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق العلوم السياسية،

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

مقدمة:

لقد فرض عالم ما بعد الحداثة على المجتمعات الدولية ومنها مجتمعات العالم الثالث قراءات جديدة لبعض المفاهيم كالديمقراطية، الإصلاحات السياسية، التنمية السياسية والحكم الراشد، كل هذه التأثيرات بلغت صدها إلى الجزائر التي تميز الوضع فيها منذ عام 1989 بظهور مجموعة من التغيرات السياسية والتحولات الديمقراطية في إطار التعددية والانفتاح السياسي، والسعي إلى بلوغ جودة سياسية وإحداث تغييرات جوهرية في بنية النظام الجزائري وعملياته السياسية للوصول إلى ترسيخ دعائم الحكم الراشد.

وعليه فإن فهم ما تعانيه الجزائر من قصور وعدم القدرة على تحقيق بعض مظاهر التحديث وتجاوز صفات التخلف اللصيقة بها في معظم المجالات السياسية، مرتبط بتحليل وتشريح قضية "التنمية السياسية " فيها، مع محاولة تفسير طبيعة المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة، كتراجع مستويات الممارسة السياسية والأداء والفعالية في الواقع التطبيقي، وعدم القدرة على بلوغ مستويات من التنمية والتحديث السياسيين، ما يؤثر سلبا على فعالية الحكم الراشد الذي يفرض بالضرورة القيام بإصلاحات شاملة أساسها تنمية سياسية عالية تمس كل هاته الجوانب لتفعيل رشادة الحكم في أنظمتها.

وفي إطار هذا السياق تعكف هذه الدراسة على استجلاء طبيعة التحولات السياسية وواقع التنمية السياسية في الجزائر في خضم الجدل السياسي حولها، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما مدى تأثير الإصلاحات والتحولات السياسية على مسار التنمية السياسية في الجزائر؟.
- ما هي المنطلقات والمرتكزات التي يقوم عليها مفهوم التنمية السياسية (الغايات النظرية والعملية) التي يمكن اعتبارها مؤشرات إسقاط منطقية للتحليل في إمكانية الحكم على الواقع السياسي التنموي بالجزائر، والتي تسمح بتبيان أهم المشاكل التي تعاني منها في إطار هذا التحليل؟.
- وما هي طبيعة هذه المشكلات التي تعاني منها الجزائر، والتي تحول دون ممارسة فعلية للمرتكزات التي يقوم عليها مفهوم التنمية السياسية والمرتبطة ارتباطا وثيقا بفهم وتحليل الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي وحتى الاقتصادي للجزائر وخصوصياته؟.
- **المحاور:**

- في مفهوم التنمية السياسية
- واقع التنمية السياسية ومسارها في الجزائر
- معيقات التنمية السياسية في الجزائر
- واقع الحكم الراشد في الجزائر
- الأولويات الأساسية للإصلاح والتنمية السياسية في الجزائر

في مفهوم التنمية السياسية:

يعتبر مفهوم التنمية السياسية Political Development من المفاهيم العلمية التي كانت ولا تزال محل اهتمام الباحثين في مجال علم السياسة والاجتماع، حيث برزت كقضية علمية وعملية في آن واحد في ظل ظروف تاريخية وتطورات علمية معينة، واستجابة لضروريات سياسية عملية ملحة أيضا، وكان جوهر هذا الاهتمام ومحوره الأساسي هو التصدي لمشكلات وعوامل التخلف السياسي التي جابهت المجتمعات الدولية عموما ودول العالم الثالث خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية.

وما يشار إليه هو أن بدايات الاهتمام بقضية التنمية السياسية كانت كما هو الحال تماما بالنسبة للبدايات الأولى في قضية التنمية بوجه عام كمحاولة لمعالجة مشكلات التخلف والتخلف السياسي على وجه التحديد، سواء على المستوى النظري أو العملي.

ونظرا للصعوبات العديدة التي ينطوي عليها فيما يتصل بتحديد المفهومات والإطارات الفكرية التي تناولت الموضوع، فمن الضروري أن نتتبع المراحل التي مرت بها دراسات التنمية السياسية كقضية علمية.

وهنا من المفيد القول أن التنمية السياسية مرت بمراحل عديدة، ففي المرحلة الأولى كانت التنمية السياسية لأي مجتمع يمكن قياسها من خلال تحديد مدى اكتساب هذا المجتمع لمجموعة من الخصائص السياسية مثلا: المأسسة، الاندماج والشرعية، ويبرز تأثير هذا المدخل في كتابات " ألموند "و " فيربا "و " كومان " حول التنمية السياسية.

أما في المرحلة الثانية ففي منتصف الستينات حاول علماء السياسة إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية وربطها بقدرة السلطة السياسية المحافظة على النظام العام، وأبرز من كتب في هذا المجال هو " هنتجتون " الذي فسر التنمية السياسية على أنها قدرة النظام السياسي على كبح والسيطرة على التوترات الناتجة عن الحركة الاجتماعية ومطالب المشاركة السياسية.

في حين أن المرحلة الثالثة وهي مرحلة السبعينات فكانت التنمية السياسية تعني قدرة السلطة السياسية على وضع وتنفيذ السياسات العامة، وهكذا ابتداء من دراسة " بايندر " و" ابتر" أخذت دراسات التنمية السياسية تركز على استعمال مدخل السياسات العامة القائم على نموذج الاختيار العقلاني الرشيد، الذي يتميز بالتركيز على عملية التغيير التطويرية التدريجية كشيء مرغوب فيه يفي عملية التنمية كما وضح لنا ذلك " ألموند وباول ". [1]

ورغم انتعاش أدبيات التنمية السياسية إلا أنه لم يحدث اتفاق بين المنظرين حول مدلول محدد لمفهوم التنمية السياسية، خاصة بعدما حمل هذا المفهوم منذ البداية بدلالة قيمية وإيديولوجية واستخدم وعرف من قبل رجال الدولة وصانعي القرار بشكل يفوق استخداماته الأكاديمية والبحثية[1]، خصوصا وأن المفهوم لا زال يتداخل إلى حد كبير مع

---

[1] نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، عمان: دار جهينة، 2007، ص 88-89.

[1]- ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن محمد عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 07.

طائفة من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه كالتغيير السياسي، الإصلاح السياسي، التحديث السياسي، الانتقال الديمقراطي...

وعليه فوفقا لتلك الدلالات المتعددة قدمت تعريفات مختلفة للتنمية السياسية كان أولها ما وصفها بأنها مجرد البحث عن التغيير[2]، باعتبارها عملية تسعى الدول والمجتمعات من خلالها اكتساب قدرة عامة على الانجاز وتحسينه.

ويرى " جابرييل ألموند " أن التنمية السياسية " تمثل استجابة النظام السياسي للتغييرات الحاصلة في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع"[4]، حيث تتمثل أهم معاييرها في " التمايز البنيوي، استقلالية النظم الفرعية، وعلمانية الثقافة."

من ناحية أخرى عرفت التنمية السياسية أنها التحول إلى الديمقراطية والعزوف عن الاتجاه اللاديمقراطي،[3] حيث يقول باي " أن التنمية السياسية هي أو يجب أن تكون مرادفة لبناء المؤسسات والممارسات الديمقراطية "[4]، وبالتالي فالديمقراطية هي هدف التنمية السياسية وأن مؤشرات الديمقراطية تعكس المدى الذي وصلت إليها عملية التنمية السياسية.

ولكن يظهر لنا أن التعريف الذي يبدو ملائما إلى حد ما للتنمية السياسية هو أنها " عملية تنطوي على خلق نظام سياسي شرعي وفاعل، قادر على إنشاء وتهيئة وتحفيز مجتمع سياسي ذو إرادة تنموية تسعى مشتركة مع النظام السياسي لتأسيس والمحافظة على وجود مؤسسات مبنية على قيم منسجمة مع روح الديمقراطية والحرية والمساواة والشفافية والتعددية السياسية، متجاوزة بذلك كل أزمات التنمية السياسية[5].

في نفس السياق حدد هنتجتون ثلاثة مقومات أساسية للتنمية السياسية تتمثل فيما يلي:

أ-ترشيد السلطة: Rationalization of authority: بمعنى أن تمارس استنادا إلى أسس رشيدة تتجسد من خلالها سيادة القانون على جميع الطبقات والفئات، بغض النظر عن الاختلافات العرقية، المذهبية، الطبقية أو الطائفية وممارسة الحكم فيها تتم من خلال مؤسسات دستورية.

ب-تباين الوظائف السياسية:

Differentiation of political functions: وتشير إلى مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية بما يمنع احتكار السلطة، بالإضافة إلى تعدد المؤسسات الدستورية والقانونية التي يتم من خلالها اتخاذ مختلف القرارات السياسية.[1]

ج- المشاركة السياسية: Political participation: التي تعني تزايد معدلات المشاركة الشعبية في الحياة السياسية سواء فيما يتعلق باختيار الحكام أو التأثير في عملية صنع القرار السياسي.[2]

وبهذا المعنى تصبح السلطة الرشيدة والبنى المتمايزة والمشاركة الجماهيرية – كما يقول هنتجتون- هي المميزة لنظم الحكم الحديثة عن غيرها من نظم سياسية تقليدية أو متخلفة والمعيار الحقيقي لتطور النظام السياسي وتطوره.[3]

---

[2]- رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002، ص 24.

[4]- محمد زاهي بشير المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، بنغازي: جامعة قاز يونس، 1998، ص 171.

[3]-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1997، ص 13.

[4] – عبد المطاب غانم، دراسة في التنمية السياسية،القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص144.

[5] -نداء صادق الشريفي، **مرجع سابق الذكر**، ص 101.

[1]- محمد سعيد إبراهيم، **الصحافة والتنمية السياسية**، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1998، ص 34.

[2]-أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000،ص 108.

أما عن أهم مؤشرات التنمية السياسية فتتمثل في:

- مبدأ سيادة القانون وتكافؤ الفرص وضمان حرية التعبير.
- الالتزام بالحقوق الدستورية للمواطنين.
- وجود مجتمع مدني فاعل وثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس التسامح والحوار واحترام الرأي.
- قدرة النظام السياسي في استخراج الموارد وتوزيعها على أفراد المجتمع بعدالة.
- مشاركة سياسية ديمقراطية وشفافية في صنع القرار السياسي وفق أسس حديثة.
- تطوير التشريعات وتحديثها بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع.
- وجود برلمان فاعل يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، ويمارس صلاحياته الدستورية في الرقابة على السلطة التنفيذية.[4]

ولقد تم التركيز في السنوات الأخيرة على الشروط السياسية للتنمية ومنها: رجاحة الحكم والشفافية والمساءلة كشروط لابد منها لمواصلة العملية التنموية، والتي تصطدم في العديد من البلدان النامية بمشكلة الفساد السياسي التي بدورها تنتقص من مشروعية النظام السياسي واستقراره، والذي يستوجب إصلاحه من خلال ضمان الشرعية والمساواة والرقابة والإصلاح بغية السير قدما في تطبيق النموذج التحديثي للحياة السياسية والاقتصادية.[1]

وعليه تتجلى منطلقات التنمية السياسية بضرورة وجود الحكم الراشد والشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى فعالية الحكومة وتمتعها بالكفاءة والخبرة اللازمة، وان توفرت الشروط الثلاثة للتنمية لابد وأن تؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة التنمية السياسية.

2- واقع التنمية السياسية ومسارها في الجزائر:

تمثل قضية التنمية السياسية في الجزائر واحدة من أهم القضايا المطروحة وتحديا رئيسيا في ظل الواقع السياسي المتردي والتخلف الملاحظ في مستوى الممارسة السياسية وإدارة الحكم*، فرغم أن الجزائر قد خطت خطوات محسوبة باتجاه الإصلاح بعد التحول الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية والاتجاه نحو تبني مفهوم حقوق الإنسان وتداول السلطة، إلا أن هذه الإصلاحات بقيت محدودة ولا تطال مسائل حساسة كتلك المتعلقة بالسلطة السياسية وبالتالي فإن الجمود يظل السمة الأبرز في الحياة السياسية في الجزائر.

إن عملية التحول والتغيير الديمقراطي في النظام السياسي الجزائري فرضها الواقع الداخلي للنظام القائم الذي أفرز عدة أزمات منها، أزمة الشرعية، أزمة الهوية،أزمة المشاركة السياسية والمعضلة الاقتصادية التي تزامنت في تعقيداتها مع تنامي عدد من المظاهر الاجتماعية السلبية، وأصبحت بيئة النظام السياسي الجزائري بيئة متأزمة في جميع نواحيها، كل هذه المؤثرات السلبية شكلت ضغوطا كثيفة على النظام جعلته يلجأ إلى خيار التعددية السياسية والحزبية استجابة لهذه الضغوط.

وقد مثلت سنة 1989 بالنسبة للجزائر منعطفا حاسما وتحولا جذريا في مسارها السياسي والاقتصادي، وهذا بإتباعها النهج الديمقراطي واقتصاد السوق وبتبنيها مبدأ التعددية الحزبية من خلال حرية تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية، إضافة إلى تحرير الاقتصاد وخوصصة المؤسسات الاقتصادية.

---

[3]- عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية والمنهجية**، ج01، الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 100.

[4] عبد المجيد العزام،" التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن "، **مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 02، عمان: الجامعة الأردنية،2006،ص 366.

[1]- ناصر عبد الناصر، **دور البرلمانات والبرلمانين في مكافحة الفساد**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2010، 119.

*- أنظر: تقرير التنمية الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002.

وجاءت هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية كاستجابة لغضب الشارع وانتفاضته في مظاهرات صارمة، شملت مختلف مناطق الجزائر في 05 أكتوبر 1988 تعبيرا عن رفضهم للأوضاع السائدة وللسياسة المتبعة، فكان دستور 23 فيفري 1989 الذي فرض على النظام السياسي إدخال تعديلات وإصلاحات في القوانين التنظيمية للدولة، التي من شأنها أن تفتح المجال للتنمية السياسية تدعم من خلالها سيادة الشعب واحترام خياراته الحرة وتحقيق مشاركة سياسية أكثر فعالية لمختلف الاتجاهات والفعاليات السياسية والاجتماعية، وبصدور الدستور المشار إليه تكون الجزائر قد دخلت مرحلة جديدة بإنهاء نظام الأحادية وإعلان التعددية السياسية والحزبية.[1]

وكانت أهم الإصلاحات السياسية التي أتى بها دستور 1989 ما يلي:

- تكريس الفصل بين الحزب والدولة وإلغاء احتكار جبهة التحرير لعمليات الترشيح لمختلف أنواع الانتخابات.
- إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، ولأول مرة يقتصر دور رئيس الجمهورية على تعيين رئيس الحكومة فقط، بعد أن كان هو الذي يعين الحكومة ويحدد سياستها.[2]
- السماح بالتعددية السياسية من خلال المادة 40 من الدستور التي تنص على إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ثم صدور القانون العضوي بها في جويلية 1989.
- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وإقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور بموجب المادة 153 من الدستور.
- إنهاء الدور السياسي للجيش إذ نص الدستور على انحصار مسؤولية الجيش في حفظ الاستقرار والسيادة الوطنية والدفاع عن حدود البلاد.[3]
- إنشاء أجهزة للرقابة ومؤسسات استشارية، الهدف منها متابعة أعمال سلطات الدولة واحترام الدستور ومراقبة أعمال الدولة والمرافق العمومة.
- اقتسام السلطة بين الرئيس والحكومة والبرلمان لغرض تجسيد التوجه الإصلاحي الرافض لاحتكار السلطة، وهذا يعني تنظيما جديدا للسلطة التنفيذية محوره أنها ستكون مسئولة أمام البرلمان.[1]

وفي هذا الصدد يمكن القول أن ديمقراطية أكتوبر لم تكن وليدة ظروف عادية، وإنما وضعت تلبية لمطالب عميقة جسدتها أحداث أكتوبر 1988 التي دفعت بالإصلاحات السياسية والدستورية للقضاء على احتكار السلطة والتفرد بها من قبل النظام السياسي القائم، ولغرض إقامة مجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي، ومن ثم فهي ديمقراطية مصنوعة بقرار ولا تعبر عن تطور سياسي أو عن نضج سياسي للمواطن الجزائري، فضاقت أفاق التحول الديمقراطي بدعوى أولوية الاستقرار السياسي.[2]

خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى سنة 1996، ونتيجة للوضع السياسي والأزمة الأمنية التي مر بها النظام الجزائري بعد توقيف المسار الانتخابي وحل البرلمان واستقالة رئيس الجمهورية، ووجود فراغ مؤسساتي، كان لا بد من استكمال بناء

---

[1]- إدريس بوكرا،" التطور الدستور وحالات الأزمة بالجزائر"، **مجلة الفكر البرلماني**: منشورات مجلس الأمة، العدد 07،ديسمبر 2004،142.

[2]- عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا، **السياسة الدولية**، العدد138، أكتوبر 1999، ص 66-67.

[3] هناء عبيد، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004،ص 149.

[1] –خميس حزام والي، **اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع اشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص141.

[2]-هناء عبيد، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (أحمد منيسي محرر)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص 133.

المسار المؤسساتي والعودة إلى الشرعية الدستورية[3]، لذلك فبعد الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في أفريل 1995، تم تعديل دستور 1996 الذي جسد مرحلة أخرى من الإصلاحات السياسية وأدخل تعديلات جوهرية أهمها:[4]

- تحديد مدة عهدة رئيس الجمهورية لعهدتين فقط ضمانا للتداول على السلطة والذي يعد من الأسس المهمة لكل ديمقراطية حقيقية وسلمية.
- إرساء مبدأ الثنائية البرلمانية، أي وجود غرفتين يتشكل منهما البرلمان وهذا ما فضت به المادة (98) ويستهدف هذا النوع من التعديل تحقيق الاستقرار لمؤسسات الدولة.
- إنشاء مجلس للدولة لتعزيز سلطة القضاء على مؤسسات الإدارة.
- تقرير مبدأ المحاسبة من خلال مسئولية الحكومة أمام البرلمان.

وبناءا على النصوص القانونية الواردة في دستور 1996 أجريت سلسلة من الإصلاحات التشريعية والتي اتخذت شكل إثراء بعض القوانين، وإضافة قوانين جديدة خاصة القوانين العضوية المكملة للدستور ومن أمثلتها:

- القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.
- القانون العضوي المتعلق بالمحكمة العليا.
- القانون العضوي المنظم للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما.

وعليه فقد كان التوجه الواضح لترسيخ الممارسة الديمقراطية على مستوى النصوص من جهة، ومن جهة أخرى صياغة منظومة قانونية مكملة تسمح بنمو مجتمع مدني مستقل عن السلطة نسبيا، وتفعيل المؤسسات اللازمة لوضع المبادئ الديمقراطية موضع التنفيذ والاستمرارية[1].

وشهدت الجزائر عودة المسار الانتخابي الذي هدف إلى إعادة بناء الصرح المؤسساتي وإنهاء الفترة الانتقالية، وأجريت وفقا لذلك عدة استحقاقات انتخابية* ساهمت في بروز حراك سياسي لا سيما بعد دعوة الرئيس " اليمين زروال " إلى مؤتمر الوفاق الوطني نهاية عام 1997، وتم الاتفاق على عدد من التعديلات السياسية لتجسد مبدأ سيادة القانون والحفاظ على وحدة الأمة.

ثم واصل الرئيس بوتفليقة مسار الإصلاحات السياسية والقانونية فكانت مبادرة إصلاح القضاء لتعزيز دولة الحق والقانون، إذ تدعم القطاع بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة وذلك في أكتوبر 1999، بهدف إرساء نظام قضائي صلب وفعال قادر على الاستجابة لتطلعات المواطنين وتجسيد سيادة القانون، أما سنة 2002 فعرفت مشاريع أخرى في إطار إصلاح هياكل الدولة ومهامها، ويهدف هذا الإصلاح إلى إرساء الدولة الجزائرية على أسس حديثة استجابة للمقتضيات الجديدة الناتجة عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر، ويتوخى هذا الإصلاح الشامل المدى إلى تزويد الإدارة بالأدوات المكيفة والوسائل اللازمة كي تساند المسار الديمقراطي وتجذير الحكم الراشد وعصرنة الاقتصاد وإفاضة التقدم الاجتماعي مساندة فعالة، فالمسار الذي شُرع فيه يتطلع إذن إلى إعادة تحديد طبيعة علاقات الدولة بالمجتمع وكذا إلى تعميم الأنماط التشاركية للتسيير على كافة المستويات.

---

[3]- ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر: منشورات جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2006، 172.

[4]-حسن بن كادي،" التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية" ، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 133.

[1]- اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 43.

*- أهمها: انتخابات 1997 التشريعية والانتخابات المحلية في أكتوبر من نفس السنة، وانتخابات مجلس الأمة في ديسمبر من السنة نفسها، ثم الانتخابات الرئاسية سنة 1999، ثم التشريعية في ماي 2002 والرئاسية في 2004...الخ.

إلى جانب التعديل الدستوري الذي عرفته الجزائر عام 2008، والذي من خلاله تم تمديد مدة ولاية رئيس الجمهورية حيث أصبحت مدة الرئاسة قابلة للتجديد أكثر من مرة خلافا لما سبق حيث كانت تجدد مرة واحدة هذا من جهة، ومن جهة ثانية تمثل في العمل على إلغاء ازدواجية السلطة التنفيذية من خلال توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية أمام رئيس الحكومة الذي أصبح يسمى الوزير الأول، إلى جانب تكريس الحقوق السياسية للمرأة من خلال ترقية حق المرأة في الممارسة السياسية[1].

بعد ذلك برزت الحاجة إلى إجراء إصلاحات سياسية تتماشى مع أجواء الربيع العربي التي تشهدها المنطقة، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية التي استوعبت الدرس سواء من تجربة أكتوبر 1988م أو من التجربة التونسية، فجاء رد الفعل الرسمي بالتفاعل والاستجابة بالمبادرة إلى إجراء إصلاحات سياسية تدريجية، التي جاءت تجسيدا لمحتوى الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في شهر أفريل لسنة 2011.

وجاءت الخطوط الإصلاحية في النقاط الأساسية التالية:

- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية تحت رقابة السلطة القضائية.
- توسيع نطاق المشاركة السياسية.
- إلغاء حالة الطوارئ المفروضة على الجزائر منذ أكثر من 20 سنة.
- تعديل قانون الانتخابات من خلال إنشاء لجنة للإشراف على الانتخابات تتألف من قضاة يعينهم عبد العزيز بوتفليقة نفسه، وتهدف إلى ضمان شفافية الانتخابات ونزاهتها فضلا عن تعزيز دور الأحزاب في مراقبة الانتخابات[**].

لكن حتى الآن تبدوا الخطوات الجزائرية نحو الإصلاح والتنمية السياسية بطيئة ولا توائم نسق التحولات السريعة التي تعصف بالمنطقة العربية، على الرغم من ضخامة عدد الاحتجاجات الاجتماعية المتزايدة.

معيقات التنمية السياسية في الجزائر:

عانت الجزائر العديد من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي لعبت دورا هاما في عرقلة مسيرة التنمية السياسية بما يجسد الممارسة الديمقراطية، وقد كشفت هذه الأزمات عن الخلل الذي أفرز حالة من عدم الاستقرار السياسي وأثبت عجز النظام عن استيعابها، مما أدى إلى قيام النظام الجزائري بتبني الخيار التعددي ورفع شعر الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

1- أزمة الشرعية: يمثل هذا العامل السياسي مفتاحا أساسيا لفهم مختلف الأزمات والمشكلات التي عرفها النظام السياسي الجزائري، إذ أنه منذ الاستقلال ظلت مسألة شرعية السلطة في الجزائر مطروحة وبحدة، حيث تمثل الشرعية الثورية ركيزة نظام الحكم ويعتبر الجيش الضامن الرئيسي لها والممارس الفعلي للسلطة، بالرغم من أن كل المواثيق الثورية والدستورية التي عرفتها الجزائر تؤكد على سيادة الشعب واعتباره مصدرا لكل مشروعية.[1]

2-عدم الاستقرار السياسي: وقد نتج عن فقدان النظام السياسي لمشروعيته ما يعرف بأزمة اللااستقرار السياسي، وأهمها عدم استقرار القيادة السياسية حيث انه إذا كانت الجزائر قد شهدت فترة طويلة من الاستقرار على مستوى الرئاسة منذ 1965 والى غاية 1992، تاريخ استقالة (إقالة) الرئيس الشاذلي بن جديد، فإن البلاد قد دخلت في

---

[1]- أمينة المسعودي، الإصلاحات الدستورية في العالم العربي: ما تكشفه رغم محدوديتها، مداخلة ضمن ملتقى مبادرة الإصلاح العربي، مراكش، جانفي 2010.

[**] أكد عبد العزيز بوتفليقة أنه ستجرى مراجعة عميقة لقانون الانتخابات ويجب لهذه المراجعة أن تستجيب لتطلع مواطنيها الى ممارسة حقهم الانتخابي وفي توفير ظروف ديمقراطية وشفافة لاختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة. من خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011.

[1] محمد هناد،" النظام السياسي الجزائري: قطيعة أم استمرار"، في كتاب: عبد الله حمودي(محرر)، **وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، المغرب: دار طوبقال للنشر،1998،ص 94.

مرحلة من اللاإستقرار السياسي أو ما يعرف بالمرحلة الانتقالية التي استمرت إلى غاية 1995 وما بعدها، ما عبر بحق عن تضافر الأزمة السياسية، وكان عاملا أساسيا في تغذية تلك الأزمة وإطالة أمدها.

3-العنف السياسي: يمثل العنف السياسي مفهوما رئيسا لفهم حالة عدم الاستقرار السياسي، ولقد برز العنف في نظام الحزب الواحد خلال أعمال القمع والاغتيالات السياسية، لتنفجر الأوضاع منذ أكتوبر 1988 وتدخل البلاد بذلك في دوامة العنف المسلح الذي تطور بسرعة عقب إلغاء الانتخابات التشريعية عام 1992، ولجوء الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي فازت بتلك الانتخابات إلى استخدام العنف، بهدف تقويض الدولة والاستيلاء على السلطة[2]، وهو ما قابله الجيش بسياسة أمنية استئصاليه نتج عنها استفحال الظاهرة وتعقدها ما أثر وانعكس سلبا على أي عملية للتنمية السياسية.[3]

4-أزمة الهوية: تعتبر أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي تهدد كيان ووحدة المجتمع نظرا لانقسامه إلى عدة اتجاهات، مما أدى إلى الاختلاف حول رؤية تنزع إلى بناء دولة حديثة تتماشى تطلعات العصر.

5-أزمة المشاركة السياسية: تمثل المشاركة السياسية أحد مقومات الحداثة السياسية، وأن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر تمثلت من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية، ومن هنا برزت رغبة النخب الحاكمة في عدم إشراك القوى الأخرى ذات التوجه السياسي، وممارسة النزعة الإقصائية ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة[1]

مما سبق يتضح أن أزمات التنمية السياسية في الجزائر خطيرة ومتشعبة في آن واحد، وقد أدى تفاقم أزمات التنمية السياسية فيها إلى إخفاق عملية بناء دولة قوية تسهم في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات السياسية أو في تطبيق سياسات الإصلاح، مما كان لها تأثير عميق وانعكاس سلبي على تطوير مختلف المجالات التنموية، إذ عرقلت عملية الحصول على مؤسسات سياسية صلبة ودائمة قابلة للتحكم في عناصر القوة السياسية وتطويرها وتوجيهها نحو الأفضل.

على هذا الأساس فإن معالجة أي سياسة في الجزائر أو المسارات والاتجاهات التي ستحدد معالم العمل التنموي السياسي في الجزائر، أو طرق وأساليب تسوية أزمات التنمية السياسية لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار هذه المكونات السياسية **" النخبة القيادية الحاكمة، والنخبة البيروقراطية والمؤسسة العسكرية"**، لأنها تعد القوى المهيكلة والغالبة والمهيمنة في المجتمع وهي المتصارعة والمتنافسة فيما بينها خاصة بعد إقرار التعددية السياسية.

ففي ما يخص النخبة الحاكمة في الجزائر، كثيرا ما نجدها تتميز بسمات معينة إذ أنها تعتمد هذه القيادة على الشرعية التاريخية لضمان مكانتها السياسية وسلطتها في اتخاذ القرارات واستقرارها في الحكم من جهة، بل أنها تعتبر التغيير والإصلاح السياسي والإداري كوسيلة لتقوية نفوذها وسلطتها، بالإضافة إلى تسييس المناصب القيادية وخضوعها للإيديولوجية الحزبية والجهوية، فمصطلح " السلطانية " أو " الحكم السلطاني " هو الأكثر ملائمة لتحليل السلطة السياسية في الجزائر،[1] هذا ما أثر على وضع الأهداف الإستراتيجية للتنظيم السياسي والإداري للدولة الجزائرية.

في حين أن تزايد نفوذ النخب البيروقراطية وقوة وجودها وتنظيمها بالقياس بنفوذ وتنظيمات مختلف المؤسسات السياسية الأخرى سواء أكانت حكومية أو غير حكومية، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى أن معدلات التعبئة الاجتماعية تتم

---

[2]- رياض الصيداوي، " الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر "، في سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،ص 540.

[3] عبد الناصر جابي، **الانتخابات: الدولة والمجتمع**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998، ص 39.

[1]- ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية السياسية**، الجزائر: منشورات جامعة 08 ماي 1945،2006، ص118.

[1]- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003،ص152.

بنسبة تفوق معدلات بناء المؤسسات اللازمة لإدارة العملية السياسية وخطط التنمية، والحد من حدة الصراع بين الجماعات والفئات المختلفة التي يتكون منها المجتمع.

وعليه فإن ضعف نفوذ وتنظيم المؤسسات السياسية في الجزائر اليوم يمثل سمة رئيسية للنظام السياسي منذ إرساء أسس الدولة الوطنية وعقبة لا يستهان بها أمام عملية التنمية السياسية.

أما عن دور المؤسسة العسكرية في عملية التنمية السياسية، فهي تمثل قوة الفصل والحسم في المسائل الإستراتيجية والحيوية وطرف أساسي في أي عملية سياسية، فالجيش لم تعد وظيفته تنفيذية لعمليات عسكرية وحسب وإنما أيضا قوة سياسية ترسم وتخطط السياسة العامة للدولة، ويمكن إرجاع قوته إلى ضعف المؤسسات السياسية، وفي هذا المجال يقول صمويل هنتجتون " أن أهم الأسباب لبروز المؤسسة العسكرية كأداة فعالة على الساحة السياسية هي أسباب سياسية تعكس تنظيم المجتمع السياسي والمؤسساتي، وليس عسكرية ولا تعكس خصائص الجيش التنظيمية والاجتماعية، ويمكن ربط هذه الأسباب بغياب أو ضعف المؤسسات السياسية في هذه المجتمعات ".[2]

من خلال ذلك فإن تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة يجعلها تعمد إلى التغيير من أجل التنسيق مع الواقع الراهن فقط، دون أن تراعي أي اعتبار لمستلزمات التغيير السياسي الجذري في الدولة هذا ما جعل الكثير من الباحثين يؤكدون أن الجيش هو المسئول عن تخلف التنمية السياسية، باعتباره المسئول عن تدمير تجارب التعددية السياسية وعن تدمير مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

وبالتالي فإن هذا الاحتكار الثلاثي للحكم هو الذي تسبب في تعثر عملية التنمية السياسية، وفي عدم بلورة مجتمع مدني حقيقي يمكن أن يساهم في طرح الفكرة التنموية بأسلوب حضاري أي يتبنى التنمية السياسية كخيار لعملية البناء والتجديد للدولة والمجتمع.[1]

على هذا الأساس فالتنمية السياسية في الجزائر هي مسألة شكلية وظرفية أكثر منها جوهرية دائمة، وهي ليست وسيلة لتغيير قواعد وسلوك وأهداف النظام بقدر ما هي وسيلة تكييفية لاستمرارية القوى السياسية المهيمنة في النظام ومنه الحفاظ على نفس نمط الحكم في صورة ديمقراطية.

- **واقع الحكم الراشد في الجزائر:**

مع تنامي وتيرة الإصلاحات في الجزائر تزايد اهتمام السلطة السياسية بموضوع الحكم الراشد بصورة واضحة، وحاولت أن تعتمد ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد من آليات لتطبيق الأسس النظرية لهذا الأخير، حيث يتم ذلك من خلال عقلنة وترشيد تسيير وتأسيس نظام الحكم، وكذا وجوب الاعتماد على المتابعة الفعلية للمواضيع التي اشتملت عليها الأسس النظرية للحكم الراشد، وتوفير البيئة الملائمة لتجسيدها وتهيئة الأرضية الصحيحة لتأسيسها.

ولتجسيد ذلك تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات ابتداء من سنة 1999 تاريخ انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث سعى إلى استتباب الأمن والحد من التهديد الإرهابي من خلال عدة مشاريع وإصلاحات قام بها، كان أولها قانون الوئام المدني في سبتمبر 1999 مما سمح بالتخفيف من شدة العنف ما انعكس على الاستقرار السياسي في الدولة.

أما عن الفساد فقد صرح عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له " أن الفساد يشكل قضية شائكة وقد أضر بالبلاد أكثر مما أضر بها الإرهاب، وأنه من الضروري أخلقة الإدارة والاقتصاد الجزائري باتخاذ الإجراءات الرادعة والكافية

---

[2] -فيريل هايدي، **الإدارة العامة: منظور مقارن**، ترجمة: محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1985،ص 176.

[1]- طاشمة بومدين، " استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر "، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007ص 230-231.

لمكافحته "[2]، هذا ما أوجب اتخاذ إجراءات لمحاربة الفساد أهمها ما تم في سنة 2006 بتحديد الإطار القانوني لمكافحة ظاهرة الفساد، وخلق الآليات الكفيلة بمراقبة مدى تطبيق القانون ونجاعته على أرض الواقع، وهذا ما تجسد في النص القانوني رقم 06-01 الصادر بتاريخ 20-02-2006، والذي تضمن مجموعة من التدابير للوقاية من الفساد ومكافحته لضمان النزاهة والشفافية في تسيير القطاع العام والخاص.[1]

كما اهتمت البرامج الحكومية مابين 2004 و2006 بتحسين قانون الوظيف العمومي فيما يخص تأهيل الموظفين وظروفهم الاجتماعية، إضافة إلى المصادقة على الأمر 06-03 المؤرخ ب 15 جويلية 2006 للتكيف مع المعطيات الجديدة المتعلقة بدور الدولة وحقوق وواجبات وضمانات الموظف الحكومي، وقد جاءت معظم هذه الإصلاحات بهدف ترشيد تكاليف الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها وفق ما يحقق الاستجابة لتطلعات المواطنين ورد الاعتبار للوضعية القانونية للموظف العمومي.

أما في المجال الاقتصادي ومن خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مثل إنشاء صندوق ضبط الإيرادات عام 2000، مع تحديد سعر مرجعي لبرميل البترول تُبنى عليه الميزانية العامة، والفارق بين السعر المرجعي والسعر الحقيقي يتم تحويله إلى هذا الصندوق الذي بلغت إيراداته 603 مليار دينار سنة 2002 والى 1226 مليار دينار سنة 2006، ويدل هذا على مستوى النوعية التنظيمية وفاعلية الحكومة، وتمثل هذه المؤشرات بعض آليات الحكم الراشد إذ مكن من تغطية حالات العجز في الميزانية وتخفيف المديونية الخارجية التي بلغت33,65 مليار دولار سنة 1996 لتصل إلى 16,4 مليار دولار سنة 2005، كما إن الاستغلال الأفضل لهذه الإيرادات يمكن من تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية وبرامج الإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية.

في نفس المجال تبنت الجزائر في إطار الحكم الراشد عدة برامج للإصلاح الاقتصادي ونجد منها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ومن ثم برنامج دعم النمو (2005-2009) مما سمح بتسجيل معدلات عالية في مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية، وترجع هذه النتائج التطورات التي كانت تعرفها آليات الحكم الراشد من فعالية حكومية وأطر تنظيمية.

من خلال ما تم عرضه يمكن القول أن هناك جهود تبذل من قبل السلطة بغية ترشيد حكمها، وتعمل على تجسيد مبادئ وآليات تحقيق الحكم الراشد على عدة أصعدة، لكن بوجود بعض الصعوبات والعراقيل أخذت التجربة الجزائرية في هذا المجال تمشي بخطى متثاقلة على طريق الحكم الراشد ومن بين هذه المعيقات ما يلي:

1- ضعف قدرات النظام السياسي في التحكم في ظاهرة الفساد.

2- عدم فعالية المؤسسات الحكومية وعدم تمتعها بالاستقلالية الكافية، الأمر الذي انعكس على نوعية التشريعات ونوعية الخدمات.

3- الحالة الأمنية غير المستقرة التي تميز الوضع في الجزائر، أثرت بشكل مباشر في توفير استقرار سياسي تام يساعد على بناء مؤسسات قوية تستجيب لمتطلبات المواطن والمجتمع.

4-عدم توفر أفراد المجتمع المدني على ثقافة تنظيمية راقية تساعدهم على النشاط في إطار اجتماعي منظم يتماشى وحاجيات المجتمع والدولة وليس التسلط واستغلال النفوذ من أجل تلبية مصالحهم الضيقة.

---

[2]- اسماعيل الشطي وأخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 842.

[1]- جباري عبد الحميد، " دور القانون الأساسي للوظيفة العمومية في تفعيل الإدارة العامة في الجزائر"، **مجلة الفكر البرلماني**، الجزائر: مجلس الأمة، العدد 14، نوفمبر 2006، ص 175.

تأسيسا على ما تقدم فإنه من أجل تجسيد الحكم الراشد في الجزائر، يجب توفر نظام سياسي يؤمن بضرورة دمقرطة مؤسساته وإعطاء الصلاحيات الكاملة والاستقلالية التامة للسلطات العامة، في مقابل التخلي عن ضبط التسيير السلطوي النابع من مقومات الفكر التسلطي والانفرادي بالسلطة إلى جانب ضرورة خلق إدارة حكومة فعالة تعتمد معايير الجودة والكفاءة والفعالية من خلال العمل على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع الأجهزة الحكومية أو بالأحرى تطبيق ما يسمى بالحكومية الالكترونية والإدارة الالكترونية باعتبارها أهم مقومات الحكم الراشد في أي دولة.

قواعد بناء الدولة الديمقراطية ذات الرشادة السياسية:

ترتبط عملية التنمية السياسية والاقتصادية وبناء الحكم الراشد وكذلك مسألة تحديث المجتمع بقضية حيوية هي مسألة السلطة وطبيعة نظام الحكم والمؤسسات التي يمارس من خلالها، ومن ذلك فإن أساس بناء حكم ديمقراطي رشيد وتشييد الدولة العصرية هو تأكيد حق المواطنة وترسيخه، وهو ما يعني تكفل مؤسسات الدولة بحماية الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها للأفراد والجماعات، ويقتضي ذلك تغييرا جذريا في أساليب تسيير أجهزة الدولة وإدارتها ومراقبة أداء موظفيها لضمان الاحترام الكامل للقوانين وتطبيقها بصرامة.ولن يتأتى ذلك إلا بإحلال معايير الكفاءة، الفعالية، الاستحقاق، والقضاء على المظاهر السلبية للمحسوبية، الجهوية، وطغيان المصلحة الخاصة حتى وصل الأمر حتى خوصصة الدولة ومؤسساتها.[1]

كما يقتضي بناء الدولة الديمقراطية العصرية الرشيدة فصل السلطات وتوضيح الحدود بين مختلف مؤسساتها وأجهزتها حسب الأدوار والوظائف، فضلا عن إشراك النخب المثقفة والتكنوقراطية من أجل مراجعة جريئة للقوانين والتشريعات، بدءا بالقانون الأساسي المتمثل في الدستور وقوانين الأحزاب والانتخابات، وكذلك تلك الخاصة بالإدارة العمومية المحلية والمركزية، إذ ينبغي أن تعبر مجمل هذه القوانين والتشريعات على الرغبة الصريحة والأكيدة في بناء دولة ديمقراطية حديثة.

ويستدعي بناء الدولة الديمقراطية الحديثة ترسيخ قواعد المنافسة السياسية المفتوحة والنزيهة بعيدا عن تحقيق مكاسب حزبية ظرفية، والتخلص نهائيا من النزعة الفردية القوية التي تجسدها فكرة الزعامة المعبرة عن ميول استبدادية وتسلطية لدى أقليات احتكارية معارضة لطبيعة وجوهر النظام الديمقراطي، الذي يعني اشتراكا فعليا وفعالا لجميع الطاقات المبدعة في المجتمع وإتاحة الفرصة أمامها لخدمة وطنها بعيدا عن كل أشكال الإقصاء والتهميش.

الأولويات الأساسية للإصلاح والتنمية السياسية في الجزائر:

إن الإصلاح السياسي هو قدرة النظام السياسي الحاكم على التكيف مع إيقاع التغيير المجتمعي والإقليمي والدولي (التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية)،[1] لذلك فإن الإصلاح والتنمية السياسية في الجزائر باتا ضرورة حتمية للإفلات من شرك الأزمة التي تمسك بخناق مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، لا سيما في ظل التغيرات الحاصلة في البلاد العربية والأفكار المطروحة دليا، لذلك فإن حدوث التفعيل المطلوب لعملية التنمية السياسية في الجزائر يتطلب الكثير من الشروط التي تتمحور حول مرتكزين:

- الأول: إعادة هيكلة الإطار الدستوري والقانوني بما يتوافق مع تفعيل عملية الانفتاح السياسي، وينصرف المطلوب في هذا الإطار إلى تكريس عملية الفصل بين السلطات وتمكين دور البرلمان، وشرعنة وضع القوى السياسية باعتبارها أحزابا وإطلاق العمل الأهلي.

---

[1]-عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**،القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999،ص 55.

[1]- محمد كنوش الشرعة، " الإصلاح السياسي في الوطن العربي: المفهوم والدلالات"، 19-03-2011
http://alarabalyawm.net/pages.php?news_id=288863

- الثاني: ينصرف إلى تطوير الشق القيمي في عملية التنمية السياسية من أجل التأسيس لثقافة سياسية دافعة إلى تدعيم ذلك الإصلاح، وتصور العملية السياسية بوصفها منافسة بين الفئات المختلفة وليس موضعا للاحتكار الأبدي من قبل فئة بعينها.

وفي هذا المجال فإن المحاور الأساسية للتنمية السياسية يجب أن تتضمن العناصر الآتية:

1-الإصلاح الدستوري والتشريعي: إذ تشكل الوثيقة الدستورية قمة البناء القانوني – الحقوقي للدولة، كونه يحدد طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع ويعتبر المؤطر الأول للعمل السياسي والمدني، وعليه فإن الإصلاح الدستوري يعتبر اللبنة الأساسية التي تبنى عليها خطوات الإصلاح اللاحقة، ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتعارض مع متطلبات الديمقراطية الحقيقة،[1] جاء ذلك بعد إعلان رئيس الجمهورية في خطابه الموجه للأمة في 15 أبريل 2011م عن رغبته في إدخال تعديلات جديدة على الدستور الجزائري،* وقد فصل بيان مجلس الوزراء المنعقد في 02 ماي 2011 في الأسلوب الذي سينتهج في إعداد مشروع التعديل الدستوري المقبل.

2- الإصلاح السياسي/ المؤسسي: وجوهره هو اتخاذ جملة من الإجراءات التي تؤدي إلى تفكيك البنية التسلطية للدولة وإضفاء الطابع الديمقراطي على نظام الحكم، وذلك في إطار تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع يستند إلى قيم وأسس المواطنة والقبول بالتعددية السياسية والفكرية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان وإفساح المجال أمام قوى وتنظيمات المجتمع المدني، وفي هذا السياق يمكن تكريس الدستورية القانونية كأساس لشرعية السلطة في الأنظمة السياسية العربية.[2]

3- إصلاح المؤسسات والهيئات السياسية: بما أن النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية تشريعية وقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني، فلا بد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم وفق مبدأ " المأسسة السياسية العقلانية "* الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون.

4- إطلاق الحريات: وذلك بما يضمن حرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، وإطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات، بالإضافة إلى تحرير الصحافة ووسائل الإعلام عن التأثيرات والهيمنة الحكومية، ذلك لأن التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي والتجسيد الواضح لحرية التعبير والدعامة القوية للشفافية،[1] وقد خصص مشروع قانون البلدية مجالا واسعا لتنظيم الدور التشاركي للمواطنين في صنع القرار المحلي.**

---

[1]- صبري سعيد، **الديمقراطية**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2007، ص 96.

* حيث أكد رئيس الجمهورية عند افتتاحه للسنة القضائية 2009/2008على أن التعديل الدستوري المقترح هو تعديل جزئي استعجالي سيتبع بمراجعة دستورية عميقة وشاملة..فعلى ضوء معاينة تداخل السلطات في ممارستها لمهامها من حين لأخر فقد برزت ضرورة إدخال تصحيحات مستعجلة على بعض أحكام الدستور لضمان المزيد من التحكم في تسيير شؤون الدولة.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، **الاقتصاد السياسي للاصلاح الاقتصادي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999، ص 81.

* المأسسة السياسية: هي الاعتماد على عملية صنع القرار السياسي على الهياكل والأطر النظامية المختلفة من برلمانات وأحزاب وجماعات ضغط، بحيث تصير المأسسة بهذا المعنى نقيضا للشخصانية التي ترتكز على العنصر الشخصي في العملية السياسية والتي تتصف بها بلدان العالم الثالث، انظر: هلال علي الدين، معجم المصطلحات السياسية، ص 219.

[1] إسماعيل سراج الدين، **قضايا الإصلاح العربي**، مكتبة الإسكندرية، 2005، ص 283-284.

** خصص مشروع قانون البلدية الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في أفريل 2011 بابا كاملا ضمنه خمس مواد لتوضيح الدور التشاركي للمواطنين وذلك لتحفيزهم وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، أنظر المادة رقم 12 من مشروع قانون البلدية.

وفق هذا السياق فإن تجسيد الإصلاح والتنمية السياسية الفعالة في الجزائر المحققة للحكمالديمقراطي الرشيد يستدعي ضرورة توفر العديد من العناصر والآليات الضامنة لتجسيد ذلك النمط من الحكم والمتمثلة فيما يلي:

- ضرورة الأخذ بمبادئ الديمقراطية السياسية الكاملة، أي الاعتراف دون تحفظ بحقوق حرية التنظيم السياسي والاجتماعي وحرية الصحافة وحق الاتصال.

- توفير الاستقلالية لقوى المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وتنظيمات، وحقها في التعبير عن موقفها في استقلال تام.

- ضمان حق مشاركة الشعب في إدارة الحكم من خلال توفير الحرية الشخصية والعامة، وتوفير المناخ الذي يسمح بالمشاركة في صنع القرارات الوطنية.[1]

-الاحتكام إلى شرعية الدستور الديمقراطي المستند إلى حكم القانون واستقلال القضاء ونزاهته ممثلا في المحكمة الدستورية، هذا إضافة إلى قدرة المجتمع المدني والرأي العام على التأثير في النظام، واستناد السلطة التنفيذية على الشرعية الدستورية.[2]

-إصلاح منظومة إدارة الحكم بما يسمح بالعدالة بين القوى السياسية والاجتماعية.

1- إصلاح مسار وغايات التنمية على النحو الذي يضمن تعظيم الناتج وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية على نحو عادل.[3]

إن هذه الإجراءات والمطالب تعد من المقومات الأساسية المهدة لإصلاح الحكم، وبالتالي شعور المواطن بوطنيته وبالانتماء والولاء للمجتمع وللنظام السياسي، وهذا ما يؤدي إلى انتشار روح المشاركة ومن ثم تهيئة البيئة الملائمة لتعميق وترسيخ البديل التنموي السياسي المستديم والمتوازن وتحقيق الاستقرار والأمن داخل المجتمع.

الخاتمة:

وفي الأخير لابد من التأكيد أن عملية التنمية السياسية وتجسيد الحكم الراشد في الجزائر لا يتحقق في ظل غياب دولة عصرية، بيد أن بناء الدولة العصرية يحتاج إلى نخبة عصرية متشبعة بأفكار الحداثة في جوانبها وأبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما تبين كل الشواهد التاريخية إن الدولة العصرية سابقة على الديمقراطية بشكل أو بآخر، ونجاح التجربة الديمقراطية رهين بتخلي النظام عن احتكار السلطة والتوظيف الذرائعي للتعددية الحزبية، من أجل تعطيل أو تأجيل مسيرة التحول الديمقراطي، كما يرتبط نجاح التنمية السياسية بمدى الاستعداد لإصلاح الدولة وأجهزتها بالمراجعة الجذرية لطريقة عمل المؤسسات.

قائمة المراجع:

1- بن كادي، حسن،" التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية "، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 133.

2- بوكرا، إدريس،" التطور الدستور وحالات الأزمة بالجزائر"، **مجلة الفكر البرلماني**: منشورات مجلس الأمة، العدد 07، ديسمبر، 2004.

---

[1] طاشمة بومدين، **مرجع سابق الذكر**، ص 247.

[2]-علي خليفة الكواري، **حوار من أجل الديمقراطية**، بيروت: دار الطليعة، 1996، ص 140.

[3] ثناء فؤاد عبد الله،" الإصلاح السياسي: خبرات عربية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 12، 2006،ص 36.

3- جباري، عبد الحميد، " دور القانون الأساسي للوظيفة العمومية في تفعيل الإدارة العامة في الجزائر"، **مجلة الفكر البرلماني**، الجزائر: مجلس الأمة، العدد 14، نوفمبر 2006، ص 175.

4-جابي، عبد الناصر، **الانتخابات: الدولة والمجتمع**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998.

5- هناد، محمد،" النظام السياسي الجزائري: قطيعة أم استمرار"، في كتاب: عبد الله حمودي(محرر)، **وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، المغرب: دار طوبقال للنشر،1998،ص 94.

6- هايدي، فيريل، **الإدارة العامة: منظور مقارن**، ترجمة: محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1985،ص 176.

7- هيجوت، ريتشارد، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن محمد عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

8- وهبان، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000.

9-الزيات،عبد الحليم، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية والمنهجية**، ج01، الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية، 2002.

10– حزام والي، خميس، **اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع اشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص141.

11- طاشمة، بومدين، " استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر "، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007ص 230-231.

12- كنوش الشرعة، محمد، " الإصلاح السياسي في الوطن العربي: المفهوم والدلالات "، 19-03-2011 http://alarabalyawm.net/pages.php?news_id=288863

13- محمد سعد إبراهيم، **الصحافة والتنمية السياسية**، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1998.

14-المغيربي، محمد زاهي بشير، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة**، بنغازي: جامعة قاريونس، 1998.

15-المسعودي، أمينة، الإصلاحات الدستورية في العالم العربي: ما تكشفه رغم محدوديتها، مداخلة ضمن ملتقى مبادرة الإصلاح العربي، مراكش، جانفي 2010.

16- الكواري، علي خليفة، **حوار من أجل الديمقراطية**، بيروت: دار الطليعة، 1996.

17- ناجي، عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر: منشورات جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2006، 172.

18- سعيد، صبري، **الديمقراطية**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2007، ص 96.

19- سراج الدين، إسماعيل، **قضايا الإصلاح العربي**، مكتبة الإسكندرية، 2005، ص 283-284.

20- سعداوي عمرو، عبد الكريم، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا، **السياسة الدولية**، العدد138، أكتوبر 1999.

21-عبيد، هناء، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004.

22- العياشي، عنصر، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**،القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999،ص 55.

23-العزام، عبد المجيد،" التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن "، **مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 02، عمان: الجامعة الأردنية،2006.

24- الصيداوي، رياض، " الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، في كتاب سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،ص 540.

25- عبد الناصر، ناصر، **دور البرلمانات والبرلمانين في مكافحة الفساد**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

26-الشريفي، نداء صادق، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، عمان: دار جهينة، 2007.

27- رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002.

28- رشوان حسين، عبد الحميد أحمد، **التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،.1997

29- قيرة، إسماعيل، وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 43.

30- الشطي، إسماعيل وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 842.

31- توفيق إبراهيم، حسنين، **الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999، ص 81.

32- ثناء فؤاد، عبد الله،" الإصلاح السياسي: خبرات عربية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 12، 2006، ص 36.